من صور الخروج على القاعدة في بابيّ النعت والعطف في أمالي ابن الشجريّ: «دراسة نحويّة»

مجلة العلوم الشرعية و اللغة العربية
Journal of Shari'ah Sciences and The Arabic Language

إعداد

د. أحمد بن سليمان البطوش

أستاذ مساعد، بقسم اللغات

كلية الآداب، الجامعة الأردنية

btoushahmad406@yahoo.com

من صور الخروج على القاعدة في بابيّ النعت والعطف في أمالي ابن الشجريّ: دراسة نحويّة

المستخلص: يهدف هذا البحث إلىٰ الكشف عن صور الخروج علىٰ القاعدة، في كتاب (أمالي ابن الشَّجريّ)، في بابيّ الصفة والعطف: أربع مسائل متعلقة بالصفة، وأربع أخرىٰ متعلقة بالعطف، مسبوقاتٌ بإطلالة سريعة تقف علىٰ بعض المصطلحات المنتمية إلىٰ هذين البابين.

وقد جاء البحث أيضا بمقدمة تبيّن مفهوم القاعدة النّحويّة في أذهان النّحويين المتقدمين والمتأخرين، وتبيّن كذلك منهج ابن الشّجريّ في وضع أماليه. وجاء فيها أيضا أسباب وضع هذا البحث، وتفصيل بالمباحث التي سيتناولها. وتناول البحث أيضا في تمهيد مُكثَّف مفهوم الخروج علىٰ القاعدة النحوية الذي هو الفكرة المحوريّة التي تربط أجزاء البحث من أوّله إلىٰ آخره.

ويُقصد بالقاعدة: الأحكام التي استنتجها القدماء من تراكيب اللغة التي استقروها وعدوا ما لم يتوافق معها شاذا أو نادرا أو قليلا وما شابه ذلك من عبارات.

وقد اعتمد الباحث في معالجته للمسائل علىٰ المنهج الوصفيّ التحليلي الذي يفسّر الشواهد التركيبية بناء علىٰ مادّة اللّغة ذاتها، لا علىٰ ما يُسقط عليها من علوم ومعارفَ من خارجها.

وقد انتهىٰ هذا البحث في النِّهاية إلىٰ جملة من النَّتائج، وقد وُضِع أهمّها في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: أمالي، ابن الشجريّ، النعت، العطف، القاعدة.

❋ ❋ ❋

Exceptions to The General Grammatical Principles of Adjectives and Conjunctions in The Amalie of Ibn AlShajaree; A Grammatical Study

Abstract: The aim of this study is to discover examples of the exceptions to the two grammatical rules of adjectives and conjunctions in the book entitled; The Amalie of Ibn AlShajaree. This study lists four issues relating to adjectives, and four more relating to conjunctions. This is all preceded by a quick mention of the terminologies belonging to the aforementioned principles.

that the introduction of this paper explains the grammatical principles as defined by the grammarians, and the methodology adopted by Ibn AlShajaree in his Amalie. It also contains justification for this research, and a detailed explanation of the topics included within. The prologue explains in great detail the concept of exceptions to general grammatical principles as it is the core concept connecting the research parts together.

As to the meaning of 'the general rules', it is the grammatical structures which were extracted by the early grammarians and then established as general rules. Thus words and structres not conforming to these rules are considered rare and irregular.

In examining these topics, the researcher has adopted the analytical descriptive methodology in explaining the evidences provided with the language.

Results reached in this paper have been mentioned by the author in the end, with the most important results listed in the conclusion.

Keywords: Amalie, Ibn ALShajaree, Adjectives, Conjunctions, Principle.

❊ ❊ ❊

المقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصَّلاة والسَّلام علىٰ النَّبيّ العربيّ الأميّ الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد.

ولقد شغلت فكرة وضع القواعد، وصياغة الأحكام النَّحويّة واللّغويّة عامّة أذهانَ العلماء منذ القدم، خصوصا حين أخذوا يبتعدون بالتّدريج في مصنّفاتهم النَّحويّة عن بعض ملامح الوصفيّة التي كانت تتميز بها المؤلفات النّحويّة الأولىٰ، ويتوجّهون صوب التّعليميّة في التقعيد والصّياغة؛ قصدًا إلىٰ ضبط اللّسان وإحكام الكتابة؛ وحفاظًا علىٰ النّص القرآني من التّحريف أو التّزييف.

وهذه الميزة نجدها واضحة في كثير من المؤلفات النَّحويّة المتأخّرة، التي نهضت علىٰ إسهامات مدرستي البصرة والكوفة في إرساء القواعد والأحكام اللغويّة، ولكي نكون أكثر دقّة في تلك المصنّفات التي جاءت بعد الخليل، وسيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن السراج، وغيرهم وصولا إلىٰ ابن جنّي، ومن كان يدور في دائرة تفكيرهم، وينهج نهجهم في البحث والدّراسة اللغويّة.

ولربّما يُعدّ ابن الشّجريّ في كتابه «الأمالي» امتدادًا لأفكار هؤلاء الثّلاثة

الذين جاء ذكرهم، فإلىٰ حدّ ما يمثّل في هذا الكتاب جانبًا غير قليل من الوصفيّة في وقوفه علىٰ التّراكيب النّحويّة المختلفة الواردة فيه؛ إذ لا نجد عنده المعياريّة المتشدّدَة التي نجدها - علىٰ سبيل المثال - عند غيره من أصحاب المتون والشّروح والمختصرات، ومن سلك طريقهم، وإن كان قد أسّس في تأويله وتقليب وجوه الإعراب في كتابه للمدرسة التّعليميّة التّطبيقية في تراثنا، وليس أدلّ علىٰ ذلك من أنّه كان يتّجنب في الغالب أن يصدر حكم: (الرّديء أو القبيح)، أو ما شابه ذلك من الأحكام علىٰ تركيّب نحويّ ما، يخالف القاعدة المشهورة عن العلماء، كما أنَّه لا يجد حرجًا في الاستئناس علىٰ القاعدة النَّحويّة أو اللّغويّة بالعودة إلىٰ أشعار المولّدين والأخذ منها، كما كان يفعل ببعض شعر المتنبّي والشّريف الرّضي وغيرهما.

ومن الأسباب التي دفعتني إلىٰ اختيار هذا الموضوع في أمالي ابن الشَّجريّ قيمة هذا الكتاب بين كتب الأمالي في مادّته وموضوعه؛ فهو بلا شك يتميّز عنها في حجم المادّة النّحويّة التي يتضمّنها، وفي أسلوب معالجته إيَّاها، ذلك الأسلوب الذي يبرز لنا ابن الشَّجريّ عالمًا ومفكرًا في آن واحد، ويكفي دليلا علىٰ قيمة هذا الكتاب ما كتب عنه من دراسات وافرة، نذكر منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر: «ابن الشجري ومنهجه في النحو»، لعبد المنعم التكريتي ١٩٧٤م، و«اعتراضات ابن الشجري النحوية علىٰ النحويين في الأمالي عرض ودراسة»، لسعيد الغامدي، ١٤٢٦هـ، و«أعلام العربية المتنبي

وابن الشجري»، لليلىٰ السبعان ٢٠٠٩م.

فضلاً عن أنَّ هذه الفكرة - فكرة الخروج علىٰ القاعدة - من المسائل التي لفتت نظري إلىٰ بعض مزايا القاعدة النّحويّة، وإلىٰ طريقة تفكير النّحاة في صياغتها منذ زمن، وكيف أنّهم كانوا يحرصون كلّ الحرص علىٰ أن تكون قواعدهم معياريّة ثابتة وضيّقة مقتضبة في آن واحد، كلّ ذلك ساعدني في أن أشرع بوضع هذا البحث.

ولعلّ من وجهة نظريّ الخاصة أنّ المشكلة التي تواجهها بعض قواعد بابي النعت والعطف الفرعية - هو ضيق القاعدة، وعدم اتساعها ليندرج تحتها بعض الشواهد النحوية التي عادة ما كان يُطلق عليها النحويون لقب الشاذ، أو الضرورة، أو النادر، أو ما شابه ذلك من مصطلحات. وهي التراكيب التي اصطلحت علىٰ تسميتها بـ(الخارج علىٰ القاعدة). وكان من الممكن للنحاة عند بسط قواعدهم وتفريعها أن جعلوا بعض قواعدهم أكثر اتساعا ورحابة؛ لتجنب التأويل، ونسبة بعض التراكيب إلىٰ الشذوذ. وهو الحلّ الذي أذهب إليه في هذا البحث.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يَعْمد إلىٰ دراسة الظّاهرة اللّغويّة ووصفها بناء علىٰ واقعها، واعتمادًا علىٰ أدواتها التي تستقرّ فيها، دون اللّجوء في تفسيرها إلىٰ أفكار المنطق والفلسفة، واستنتاجات الفكر والعقل السابقة، لذا كان من الطّبيعيّ أنّ تأتي الأحكام دائمًا مستندة إلىٰ

تراكيب اللّغة التي بين أيدينا، ساعيا إلىٰ الرّبط بينها للخروج بنتائجَ جديدة، تساير واقع اللّغة، وتستمدّ من روحها.

وقد اعتمدتُ أيضًا إلىٰ جانب أمالي ابن الشَّجريّ علىٰ كتب كثيرة أفدت منها في تمثّل القاعدة النَّحويّة وتوجيهها، والعودة إلىٰ بعض الآراء النَّحويّة فيها، وفي تخريج الشّواهد التي تناولها البحث؛ لإيضاح رؤيته التي تقوم علىٰ فكرة أنّ تراكيب اللّغة تخرج في بعض الأحيان علىٰ القاعدة النّحويّة التي وضعها العلماء.

ومن أبرز تلك الكتب كتاب سيبويه، وكتب ابن جنّي: الخصائص، والمنصف، والمحتسب، وغيرها، وكتب ابن هشام، التي علىٰ رأسها مغني اللَّبيب، وكتب الشّروح المختلفة، وكتب القراءات ومعاني القرآن وغيرها.

وقد آثرت ترك الحديث عن ابن الشّجريّ وكتابه لسببين أولها: أنّ البحث يقوم علىٰ الفكرة التطبيقية علىٰ الشواهد التركيبيّة من جهة، وخوفًا من تضخّم المادة النظريّة التي قد تضعِف ترابط المنهج التطبيقي التحليليّ في البحث من جهة أخرىٰ.

وقد قُسّم البحث إلىٰ مسألة وقفتُ من خلالها علىٰ مفهوم الخروج علىٰ القاعدة؛ ليتمكن القارئ بها من الوقوف علىٰ فكرة البحث، وما يهدف إليه من نتائجَ. وتمهيد للبابين، باب الصفة وباب العطف، ثم إلىٰ أربع مسائل في المبحث الأول يتقدمها تعليق علىٰ مصطلحي الصفة والصفة، وهي: إسقاط

علامة الإعراب من الصفة، وتقدّم الصّفة على موصوفها في السّياق، وورود تركيب الصّفة أسلوبا طلبيًا، وحذف العائد من جملة الصفة. أمّا المبحث الثّاني فجاءت مسائله على النّحو الآتي، ممهدا لها بتعريف لعطف النسق وربطه بعطف البيان: تقدّم الاسم المعطوف على متبوعه، وعطف الفعل بالرّفع على متبوعه المجزوم، والعطف بالرّفع على المتبوع المنصوب. والعطف بالمعنى على المتبوع في صورة المضاف إليه.

وإلى خاتمة تضمّنت بعض النّتائج التي توصّل إليها البحث، مما يتعلق بأمالي ابن الشّجريّ نفسها، وممّا يتصل بأسلوب النّحاة في وضع القواعد والتّأصيل لها، ونتائج متعلّقة بمسألة الخروج على القاعدة.

وقد عمدتُ إلى اختيار كتاب «أمالي ابن الشّجريّ» أنموذجًا، وهو كتاب كبير ذو مجلدات ثلاثة، تناولت فيه الشّواهد المختلفة التي تتواءم وفكرةَ الخروج على القاعدة في المستوى التّركيبيّ خاصّة.

وألفت النَّظر إلى أنَّ اختيار ابن الشِّجرِيّ للشّاهد في كتابه لم يكن مبنيًّا دائمًا على المعيار الزّمنيّ والمكانيّ الذي وضعه النّحاة لقبوله؛ فكثيرًا ما كان يستأنس بأبياتٍ تُنْسب لشعراءَ مولَّدين، يقعون خارج دائرة الاستشهاد النّحويّ زمانيّا ومكانيّا، كما في إيراده أبياتًا للمتنبّي والشّريف الرَّضي وغيرهما، وهو ما يعدّه أكثر العلماء من باب الاستئناس والتّمثيل ليس إلا، استئناس قد يدعم القاعدة النَّحويّة أو يعارضها،... وهذا ما أومأت إليه في السّطور السّابقة بقولي:

«تقوم الدّراسة علىٰ نظرةٍ عامّةٍ شاملةٍ في النّحو العربيّ، لا تنزوي في حدود تاريخيّة مُغْلقة».

كما أودّ أن أنبِّه إلىٰ أنَّني اعتمدت أحيانًا في البحث علىٰ رأي ابن الشَّجريّ وحده للحكم بخروج القاعدة في بعض التَّراكيب، وإن كان يخالف فيه رأي أكثر العلماء؛ ذلك أنَّ هذه الدِّراسة قد اتَّكأت في مادَّتها الأساسيَّة منذ البداية وحتىٰ النّهاية علىٰ كتاب أمالي ابن الشَّجريّ وحده.

❊ ❊ ❊

تمهيد
مفهوم الخروج على القاعدة

دعتِ الحاجة إلىٰ أن أقف علىٰ هذا العُنوان، ليُطِلَّ منه القارئ علىٰ قضايا هذا البحث بسهولةٍ ويُسر، دون أن يتجشّم عناء التَّفكير بفكرةٍ أو رأيٍ لم أكن أقصده، أو أرمي إلىٰ إيضاحه؛ فكثيرةٌ هي الأفكار أو المصطلحات التي قد تلتقي ببعضها إذا ما وقف عندها القارئ وقفةً سريعةً، لا تتعدّىٰ حدود مسمّياتها إلىٰ ما تحمله داخلها من دلالة ومعنىٰ.

وابتداءً يمكنني القول: إنَّ صياغة هذا العنوان – الذي هو في حقيقته فحوىٰ عنوان البحث – تقوم علىٰ نظرة عامّة شاملة إلىٰ لنَّحو العربي ولشواهده، نظرةٍ لا تنزوي في حدود تاريخيّة مغلقة، يبرز معها حديث من هنا أو هناك عن مدرسة ما، أو اتجاه بذاته، لا بل ننظر نظرة متحّررة، تلتقي في كنفها جُلُّ الآراء النّحويّة لعلمائنا السّلف، هذه النّظرة التي تشكِّل في النّهاية الحدودَ النّحويّة المنضوية علىٰ مجموعة من القواعد التي أَخَذْت مع الزّمن ترسمُ صورتَها الكليّة المستقرّة.

أمّا ما نريده من مفهوم الخروج علىٰ القاعدة فهو الدّراسة الوصفيّة التّفسيريّة لبعض مظاهر تَنَحِّي التّركيب النَّحويّ عن القاعدة التي اجتهد النّحاة في وضعها بناءً علىٰ ما توافر لديهم من شواهدَ، يُمْكن أن يُبنىٰ عليها ظاهرةٌ

نحويّةٌ. ونضرب مثالاً على ذلك: تقدم الصّفة على موصوفها في بعض السّياقات التّركيبيّة على الرَّغم من أنّ الأصل في تركيبها أن تأتي بعد موصوفها، كما صرّح القدامى بذلك في إرساء حدِّها، والعطفَ بالرّفع على المتبوع المنصوب على الرغم من وجوب اتحاد طرفي العطف في علامة الإعراب، وغيرهما ممّا سُيْدرس في ثنايا هذا البحث.

وعلى القارئ أنْ يدركَ أنّني لا أعني بذلك تخطئةَ نحاتنا في هذا الاتجاه، أو نقضَ ما قد بنَوه، ولكنّها الدِّراسة الوصفيّة المحايدة التي تَعْمد إلى تفسير ما وضعوه فعلاً، وهي النّتيجة الطبيعيّة لقواعدهم التي كانت في عمومها ضيّقةً، تتّجه صوبَ المعياريّة، ولولا هذه الشدّةُ في قواعدهم لما ألجأهم الأمر إلى توجيه فروعها ذلك التّوجيه الذي يغلب عليه ألا يكون لغويًّا، ولَمَا أمكنني الأمر أيضًا أنّ أقيم هذه الدّراسة على هذه المادّة الخَصبة من تراثنا.

وقد يتبادر إلى الأذهان أنَّ المقصود بذلك مفهومُ (اللحن)، أو ما يمكن تسميته (الخطأ اللّغويّ)، وهو مصطلح قديم حديث عرض له السّلف، وهم يتتبّعون سقطاتِ العلماء في مؤلّفاتهم، وشعراءَهم في هناتِهم، وهم يستوحون كلَّ ذلك من هدي قواعدهم التي وضعوها وَفْق استقراءٍ ناقصٍ لكلام العرب، حتى حَدَا بهم الحال إلى أن يضعوا مصنفاتٍ كثيرةً تتناول هذا الموضوع[1].

(١) من المصادر التي تناولت هذا الموضوع: «لحن العوام، للزبيديّ»، تحقيق: رمضان عبدالتواب، وكتاب عبد التواب نفسه «لحن العامة والتطور اللغويّ».

والمسألة ليست كذلك إذا ألقي عليها وارفٌ من التّأمّل والحذر، لسببٍ بسيطٍ هو أنّني لم أتناول في البحث كلِّه نمطًا واحدًا سبق أن أشار إليه النّحاة باللّحن أو الخطأ، فدراستي تتّجه نحو القاعدة نفسها من خلال الشَّواهد، لا إلىٰ ما تنكّبه بعضهم من مخالفة تطبيقها في أثناء الكلام أو الكتابة، وهذا الأخير هو ما عنَوه تحديدًا من اللّحن أو الخطأ.

إذا فالفرق واضح بين مفهوم الخروج علىٰ القاعدة ومفهوم اللّحن، فالأوّل في حقيقته تفرّعاتٌ عن القاعدة، ظهرت نتيجة محاولة النّحاة دومًا أن يجعلوا قواعدهم أكثر معياريّةً، وأكثر إيجازًا، فتضخّمت في تراثنا النّحويّ جرّاء ذلك شواهدُ كثيرةٌ نُحّيت جانبًا، كان بوسع النّحويين أن يدرجوها في حدودهم ابتداءً، لو أخذوا علىٰ أنفسهم جعل قواعدهم أكثر مرونةً ورحابةً، وأمّا اللّحن فهو مغاير تمامًا للمفهوم السّابق، فهو الخروج علىٰ القواعد الأصليّة، وعلىٰ فروعها أيضًا من الوجهة التّطبيقيّة لا التّأصيليّة.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنّ النحويين القدامىٰ كانوا يطلقون بعض العبارات أو المصطلحات علىٰ بعض التراكيب النحوية المخالفة للقواعد التي صاغوها كمصطلحات: الشاذ والقليل والضعيف والقبيح وغيرها. والواقع أنّها وصف لتراكيب خالفت القاعدة، عبرت عنها بمصطلح: الخروج علىٰ القاعدة دون أن أعمد إلىٰ دراسة دلالة تلك المصطلحات في أجزاء البحث.

* * *

المبحث الأول
مصطلحا النَّعت والصِّفة

يتناوب - في العادة - بين علمائنا القُدامىٰ والدَّارسين المُحْدثين في التَّعبير عن هذا الباب النَّحويّ مصطلحان نحويَّان معروفان، لا يقلُّ أحدهما عن الآخر في الاستعمال والشُّهرة، وهما مصطلحا (النَّعت والصِّفة)[1].

وتكاد تكون دلالتهما اللُّغويَّة التي بُنيا عليها في الاصطلاح واحدة، إذا تجاوزنا الجدل الطَّويل بين العلماء حول وجود مفهوم (التَّرادف) في العربيَّة من عدمه. ولعلَّ خير من بسط القول في ظَّاهرة التَّرادف هذه وجلَّاها لنا من اللغويين المحدثين رمضان عبد التَّواب[2].

ولا نريد إطالة الحديث حول هذين المُصطلحين؛ خوفًا مِن أنْ ننجر وراء كلام قد يُخرجنا عن منهجنا في الدِّراسة، غير أنَّه يُمكن التَّصريح في هذا الجانب بما يخصُّ أصالة الحدود النَّحويَّة بأنَّ مصطلح (الصِّفة) يمثّل

(١) ويأتي بعدهما من المصطلحات في هذا الشّأن- وهو أقلُّ ورودًا واستعمالا في كتب التّراث- مصطلح (الوَصْف)، وقد عبَّر به ابن الشَّجريّ نفسه في كتابه الأمالي بقلَّة، كما هو الحال في (النَّعت) أيضًا، قياسًا إلىٰ مصطلح الصِّفة الذي كان يستعمله كثيرًا.

(٢) يُنظر: فصول في فقه العربيَّة، لعبد التَّواب، ص (٣٠٩-٣١٥).

اصطلاح البصريّين، ويمثل المصطلح الآخر اصطلاح الكوفيّين[1].

وتختصُّ الصِّفة[2] عن غيرها من التَّوابع بأنَّها تتْبع موصوفها السَّابق إيَّاها في الإعراب، وفي غيره من الأحكام التّركيبيّة، كالتَّنكير والتَّعريف والإفراد والجمع وغيرها.

ومن مسائل هذا الباب، ممَّا يُمكن أن يمثل صُورًا من الخروج علىٰ القاعدة النَّحويّة التي رسمها النُّحاة، الموضوعات الآتية: إسقاط علامة الإعراب من آخر الصِّفة، وتقدّم الصِّفة علىٰ موصوفها، وورود تركيب الاستفهام محلَّ الصِّفة، وحذف العائد من جملة الصِّفة.

وسندرسها علىٰ النَّحو الآتي:

أولاً: إسقاط علامة الإعراب من الصِّفة:

من المعروف أنَّ الصَّفة تتبع موصوفها السَّابق إيَّاها في أحكام كثيرة، لعلَّ أبرزها ممّا يجمعها مع غيرها تحت اصطلاح التَّوابع (الإعراب)، وهو في الحقيقة - وفقًا للقاعدة التَّركيبية التي نظمها النّحاة لها - لا يمكن تصوّر مغادرته آخر الصِّفة، ولربما تكون هذه المخالفة النَّحويّة - من حيث سقوط

(١) يُنظر: المصطلح النَّحويّ، نشأته وتطوّره حتىٰ أواخر القرن الثّالث الهجريّ، للقوزيّ، ص (١٦٥-١٦٦).

(٢) سيقتصر هذا البحث علىٰ استعمال هذا المصطلح وحده، إلا إذا كانت الحاجة تدعو إلىٰ ذكر المصطلحين الآخرين، كأن يكونا في نصّ منقول بحرفه من غير كلامنا.

العلامة حين تحدث - أكثر بعدًا ومخالفة للقاعدة من أن تتحوَّل إلىٰ علامة إعرابيّة أخرىٰ.

وقد وقع نظري علىٰ شاهد في الأمالي، أورده ابن الشّجريّ ضمن تركيب ما يسمَّىٰ بـ (النّعت السّببيّ)، أحد الوجوه الإعرابيّة التي يمكن فهمها من هذا الشَّاهد، وهو[1]:

يقلِّب رأسًا لمْ يكنْ رأسَ سيِّدٍ * وعينًا لهُ حَوْلاءَ بادٍ عُيُوبُها

ويُتبِعه المؤلِّف بقوله: «فهذا علىٰ قولك: رأيت امرأة ضاحكًا إخوتها، فهو بمنزلة يضحك إخوتها. فإن قلت: فهلا كان عيوبها مبتدأ، وبادٍ خبره؟ قلتُ: لو كان كذلك لوجب تأنيث (بادٍ) لأنَّك تقول: عيوبُك باديةٌ، ولا تقول: عيوبُك بادٍ...»[2].

والنَّعت السّببيّ[3] يختلف من حيث الدّلالةُ المعنويّة والارتباطُ اللازم

(١) وأشير إلىٰ أنّ ابن الشجريّ ذكر هذا الشاهد في الأساس علىٰ مسألة خاصة في الاسم المنقوص، وهي «المنوّن المسكن» ثم انتقل للحديث عنه من بعض الوجوه الأخرىٰ التي تخدم فكرة هذا البحث. يُنظر في الشاهد: شرح ديوان الفرزدق، للحاوي (١/ ٨٣)، والأشباه والنَّظائر، للسُّيوطيّ (٤/ ٤٤٤)، ورواية البيت في شرح الدِّيوان علىٰ اختلاف كبير، وهي:

يقلِّب عينًا لم تكن لخليْفة * مشوَّهةً حولاءَ بادٍ عيوبُها

(٢) الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) يُنظر في النَّعت السَّببيّ: شرح الألفيَّة، لابن عقيل (٢/ ١٨٧)، وشرح قطر النَّدىٰ وبلّ=

بين الصِّفة وموصوفها في الواقع عن النّعت الحقيقيّ؛ فما دفع العلماء إلىٰ القول به، علىٰ الرّغم من الاختلاف الواضح بينه وبين النّعت أو الصِّفة الحقيقيّة، التي تتوافر فيها العلامة الجوهريّة الخاصّة بها، وجود الضّمير العائد علىٰ الموصوف السَّابق في الكلمة التي هي في دلالة التّركيب وحقيقته الموصوفُ لا تلك.

ويتضِّح الخروج علىٰ القاعدة في البيت في كلمة (بادٍ) علىٰ اعتبار أنّها صفة من صفات العين التي يمكن أن توصف بها بمساعدة الكلمة التي تلحقها، المشتملة علىٰ ضمير يعود علىٰ كلمة (العين) الموصوفة، وهذا الخروج يتمثّل في سقوط علامة الإعراب، وهي الفتحة من آخر الصِّفة بناء علىٰ فهْم صاحب الأمالي هذه المخالفة بهذه الطّريقة. ويمكن جعل القاعدة هنا وصفية متسعة بالقول: أكثر الشواهد التركيبية في العربية علىٰ أن تظهر العلامة الإعرابية في آخر الصّفة، وقليل منها نادر تسقط من آخره هذه العلامة. وصياغة القاعدة بهذه الطريقة هو ما يمكن تطبيقه علىٰ المسائل الأخرىٰ في هذا البحث.

ولعلَّ ما دفعه إلىٰ هذا الرّأي علىٰ الرَّغم من جواز اعتبار الكلمة مرفوعة بالضمَّة المقدرة علىٰ الياء المحذوفة – بما لا يتعارض وتوجُّه النُّحاة العامّ إلىٰ هذا التَّقدير للضَّمَّة – هو منعه أن تكون الكلمة شيئًا آخر غير الصِّفة، وقد رأينا

=الصَّدىٰ، لابن هشام، ص (٢٨٧-٢٨٨)، والنَّحو الوافيّ، لحسن (٣/ ٤٥٢).

في كلامه كيف يردُّ احتمال أن تكون الكلمة خبرًا مقدَّمًا علىٰ المبتدأ في أحد وجوه تأويلها.

ثانيًا: تقدّم الصِّفة علىٰ موصوفها في السِّياق:

من القواعد المقرَّرة في باب التَّوابع وجوب مجيء التّابع في السِّياق بعد المتبوع، وإن حدث وتقدَّم التَّابع علىٰ متبوعه تغيَّر حكم التّركيب، وخرج علىٰ كونه تركيبًا ينتمي في دلالته علىٰ التّبعية ليدخل في تركيب الحال؛ ولعل الذي دفع النحويين القدماء إلىٰ الربط بين هذين المعنيين النحويين- هو أنّ الصفة والحال في الحقيقة هما وصفان لشيء يرتبط بهما؛ فالحال وإن بيّن هيئة موصوفه فهو توصيف له أيضا، أوليس الصفة والحال مشتقين في الأصل؟ وكما هو معروف فالصفات إما مشتقة وإما مؤولة بمشتق[1].

وقد رصد النَّحويّون موضعًا من التَّركيب النَّحويّ، تقدَّمت فيه الصِّفة علىٰ الموصوف، وأدخلوا جرّاءه الصِّفة باب الحال، ولم يقفوا - فيما يبدو - طويلاً عند صور هذا التَّقدم إلا في الصِّفة النَّكرة، علىٰ الرّغم من أنَّ واقع اللُّغة في تراكيبها يمدُّنا بتركيب الصِّفة المعرَّفة، المتقدّمة علىٰ موصوفها، كما في قولنا: صادفنا المناضلُ خالدٌ[2].

---

(١) يُنظر: شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ، لابن هشام، ص (٢٣٤، ٢٨٣).

(٢) نبَّه إلىٰ هذا من مُحْدَثينا عبَّاس حسن، وبيَّن أيضًا أنّه ليس شرطًا أن تعرب الصِّفة المتقدِّمة علىٰ موصوفها حالاً، إذ إنَّها تتبع أحيانًا العامل قبلها، كما في المثال الآتي: مررت بصارخ=

وربما يعود السَّبب في عدم وقوفهم كثيرًا عند الصِّفة المعرَّفة المتقدِّمة علىٰ موصوفها هو إلىٰ وضوح إعرابها ووظيفتها النحّويّة علىٰ هذه الهيئة دون أن تلتبس بالأبواب النَّحويّة الأخرىٰ، ليس كما في الصِّفة النَّكرة التي قد تَشكُل علينا في ضمِّها إلىٰ أحد أبواب المنصوبات في العربيّة.

ونرجئ بعض الكلام في هذه المسألة إلىٰ أن نستعرض بعض الشّواهد عليها، ومن ذلك قول ذي الرُّمَّة[1]:

تَـرَىٰ خلْقَهـا نِـصْفًا قَناةً قَويْمـةً ❋ ونِـصْفا نَقًـا يَـرْتجُّ أو يَتَمَرْمـر

وقد أجاز سيبويه أن تنصب كلمة (نصفًا) في البيت علىٰ الحال، يعنىٰ أنَّه كان في الأصل: ترىٰ خلقها قناة قويمة نصفًا، ونقا يرتجّ نصفًا، فلمَّا قدَّم وصف النَّكرة عليها، صار انتصابه علىٰ الحال[2].

وقد أشار ابن الشّجريّ إلىٰ رأي سيبويه هذا في كلامه المتشعِّب عن البيت، حين تناول فيه قضايا نحويّة ولغويّة كثيرة[3].

ثمّ يعود في موضع آخر من كتابه إلىٰ ذكر شاهد آخر علىٰ القضيَّة نفسها،

=طفل، فأصلها: مررت بطفل صارخ. يُنظر: النَّحو الوافي، لحسن (٣/ ٤٩٩).

(١) يُنظر: الدِّيوان، لذو الرُّمَّة، ص (١٠٩). ويروىٰ فيه: «ترىٰ خلفها» بدل «ترىٰ خلقها»، الجمل في النَّحو المنسوب إليه، للخليل، ص (١٠١)، والكتاب، سيبويه (٢/ ١١).

(٢) يُنظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ١١).

(٣) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٢٣٤).

وهو قول الأخطل[1]:

كانـتْ منـازلُ أُلافٍ عَهِـدْتُهُمُ * إذ نحن إذ ذاكَ دُونَ النَّاس إخْوانا

ويقف عنده بقوله: «وأمَّا قولـه: (دونَ النَّاس) فيحتمـل أن يكـون العامـل فيه (عهدتهم)، ويحتمل أن تعلَّقه بـالخبر المـضمر، كأنّك قلـت: متـألّفون دون النّاس، ويجوز أن تعلِّقه بمحذوف غير الخبر المقدَّر، علىٰ أن يكـون في الأصـل صفة لإخوان، كأنَّه قال: عهدتهم إخوانًا دون النَّاس، أي متصافين دون النَّـاس، فلمَّا قُدِّم علىٰ الموصوف صار حالا، وجاز أن تجعله وصفًا لعين وحـالاً منه، لأنَّه ظرف مكانيّ»[2].

ويشتهر علىٰ هذا أيضًا قول كُثيِّر عزَّةَ الآتي[3]:

لِعـــزةَّ مُوحِـــشًا طَلَـــلُ *

(١) ليس في ديوانه المطبوع، انظر: كتاب الشِّعر، للفارسيّ، ص (٢٨٤)، ومغني اللَّبيب، لابن هشام (٢/ ٣٦)، ومعجم شواهد النَّحو الشِّعريَّة، لحدَّاد، ص (١٧١)، وتخريجه في ص (٦٥٦).

(٢) الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٣٠٩).

(٣) تكملته:

يلـــوح كأنّـــه خِلَلُ

يُنظر: شرح ديوان كثير عزّة، لعبّاس، ص (٥٠٦)، والخصائص، لابن جنّي (٢/ ٤٩٢)، شرح المفصَّل، لابن يعيش (١/ ٢٢٥).

ويعلِّق عليه ابن الشَّجريّ بقوله: «طلل كونه صفة (يقصد كلمة موحشًا)؛ لأنَّ الصّفة لا تكون إلا تابعة، والتّابع لا يقع قبل المتبوع»[1].

ومن ذلك أيضا قول أبي الطيِّب المتنبِّي[2]:

لولا مُفارقةُ الأحبابِ مَا وجَدَتْ * لَهـا المَنايـَا إلـىٰ أرواحِـا سُبـُلا

وشبه الجملة (لها) في موضع صفة في المعنىٰ لـ(سبلا)، فالأصل: سبلا كائنة لها، فلمَّا قدَّمه الشَّاعر صار حالاً من سبل، ومثله قوله: (إلىٰ أرواحنا)، فالأصل فيه: سبلاً مسلوكة إلىٰ أرواحنا، فلمَّا تقدَّم صار حالاً[3].

ومن المسلّم به أنَّ سبب عدِّ النَّحويّين الصِّفة النَّكرة المتقدِّمة علىٰ موصوفها حالاً - هو وجوب التزام التّابع متبوعه في التَّرتيب بينهما، إذ تحلّ الصِّفة بعد موصوفها وجوبًا.

ولا شكَّ أن الصِّفة علىٰ هذه الوضعيّة من التَّقدُّم علىٰ متبوعها خارجة علىٰ قاعدتها التَّركيبيَّة المعروفة في وجوب لحاقها بالموصوف.

ولعلنا نلاحظ أنّ هذا النَّمط من السّياق قياسًا إلىٰ السّياق الأصليّ الذي تأتي فيه الصِّفة بعد موصوفها لا يمثّل حالة من التّفضيل أو الاختيار عند النُّحاة

(١) الأمالي، لابن الشَّجريّ (٣/ ٩).

(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي، للبرقوقيّ (٢/ ٢٠٢). والملاحظ أنَّ ابن الشّجريّ يستأنس بأبيات المتنبّي في كتابه كثيرا، كما سيمرّ له ذكرٌ لاحقًا.

(٣) الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٣٥٤).

القدامىٰ بين هذا التَّركيب أو ذاك، فهما في التَّقعيد سواء، إذ لا يقدِّمون أحدهما علىٰ الآخر، أو لا يصفون أحدهما بالضّعيف والآخر بالقويّ مثلاً، أو ما شابه ذلك من العبارات التي يطلقونها عند حكمهم علىٰ تركيب نحويّ ما؛ لأنَّهم في هذا إنَّما ينظرون إلىٰ المستوىٰ التَّحليليّ نظرة تفصله عن المستوىٰ التركيبيّ نفسه.

ولا إخال أنَّ السَّبب الذي عدّ به النَّحاة الصِّفة بهذه الكيفية حالاً مقنعًا، وهل يتعيّن أن يكون حالاً فقط؟ كما أنَّنا لا زلنا نفهم معنىٰ الصِّفة في كلِّ التَّراكيب النَّحويّة التي مرَّت بنا تحت هذا الباب.

ولعل القارئ يلاحظ أنّ بيت المتنبي السابق يقع خارج دائرة الاستشهاد النحوي زمانيا ومكانيا، وهذا من قبيل الاستئناس، ولقد أشرت في مقدمة البحث إلىٰ أن ابن الشجريّ كان يكثر من الاستئناس بشعر المولدين كالمتنبي والشريف الرضي، وهي أيضا إحدىٰ النتائج التي انتهت إليها الباحثة عائدة العريبي في أطروحتها لنيل درجة الماجستير[1].

ثالثًا: ورود تركيب الصِّفة أسلوبًا طلبيًّا:

يرىٰ أكثر النَّحويّين، ويتابعهم ابن الشَّجريّ في ذلك، عدم جواز الوصف بالجملة الاستفهاميّة، التي هي نوع من الأسلوب الطلبيّ، لما في ذلك من عدم

(١) في رسالة بعنوان «الخلاف النحويّ في أمالي ابن الشجريّ». يُنظر: ص (١٢٤).

تحقق الوقوع، كما لا يجوز ذلك أيضًا في جملة الصِّلة للسَّبب ذاته[1].

وقد جاء خلاف المشهور عند ابن الشَّجريّ ممّا يوجِّهه على أنَّه صفة مُقدَّر فيها الحِكاية، قولُ الرّاجر[2]:

أَقْبَلْتُ أَسْعى مَعْهُمُ وأَخْتَبِطْ
حتى إذا جنَّ الظَّلامُ المُخْتَلِطْ
جاءُوا بضَيْحٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ[3]

فتقدير الصِّفة بناء على ذلك في البيت الأخير: جاءوا بضيح يقول من رآه: هل رأيت الذّئب قطُّ؟ والمعنى: جاءوا بلبن ممذوق أغبر في لون الذّئب[4].

ويُلاحظ مجيء جملة الاستفهام محلَّ الصِّفة، وهو ما يخالف رأي جمهور العلماء، إلا أنَّهم أوَّلوه على إضمار الحِكاية، وليس من شكّ أنَّ النُّحاة يلجأون كثيرًا إلى هذا النَّوع من التَّأويل المعتمد على حكاية فعل القول في توجيه كثير من المسائل النَّحويَّة الأخرى التي تُجابههم، كما في تقديرهم ذلك

(١) يُنظر: شرح الألفيَّة، لابن عقيل (٢/ ١٨٤-١٨٥)، وخزانة الأدب، للبغداديّ (٢/ ١٠٩).

(٢) قيل إنَّها لرؤبة أو العجَّاج، ولم تُنسب إليهما صراحة، وليست في ديوانيهما، يُنظر مصادر أخرى: المحتسب، لابن جنيّ (٢/ ١٦٥)، وشرح الألفيّة، لابن عقيل (٢/ ١٨٥)، وهمع الهوامع، للسُّيوطيّ (٣/ ١١٩)، وخزانة الأدب، للبغداديّ (٢/ ١٠٩).

(٣) وجاءت الرِّواية في أكثر المصادر التي خرَّجناه فيها، وفي غيرها بالمَذْق بدل الضَيح، وكلاهما بمعنى اللَّبن الممزوج بالماء المائل إلى لون الخُضْرة والطُّلْسَةِ.

(٤) الأمالي، لابن الشَّجريّ (٢/ ٤٠٧).

في جملة الطّلب الواقعة خبرًا عن الابتداء[1].

وربَّما يبعث علىٰ التَّساؤل تقبُّل النُّحاة وقوع الخبر جملة طلبيَّة بدرجة أكبر من تقبّلهم وقوعها صفةً عن الموصوف؛ علىٰ الرّغم من أنَّهم يفسِّرون ما جاء فيهما علىٰ الحكاية – علىٰ حدِّ تعبيرهم – دون اختلاف بين التّركيبين يُذكر.

وفي اعتقادي أنَّ ورود الصِّفة علىٰ هذه الهيئة من الطَّلب جاء لغرض دلاليّ، قد لا يتوافر للشَّاعر لو أنَّه جاء بها علىٰ أصلها الذي يرتضيه العلماء، فارتكب بهذا تلك المخالفة، التي يُمكن وصفها بالخارجة علىٰ القاعدة.

رابعًا: حذف العائد من جملة الصِّفة:

أورد ابن الشَّجريّ في هذا الباب كلامًا، يقابل فيه بين ثلاثة أنواع من الحذف، وهي: حذف العائد من جملة الخبر، وحذفه من جملة الصِّفة، وحذفه من جملة الصِّلة، ويتابع فيه أيضًا حديثًا يُفهم منه أنَّ حذف العائد من جملة الصِّفة يقف موقفا وسطًا بين المنع أو الضَّعف في جملة الخبر، وبين الكثرة أو الحُسْن في جملة الصِّلة[2].

وما أحسبه قريبًا إلىٰ واقع تلك التَّراكيب الثّلاثة أنَّها، في الحقيقة، تلحُّ في حاجتها إلىٰ العائد الذي يربطها بمتعلّقها قبلها، حتىٰ لا تصبح غريبة عنه،

(١) يُنظر: شرح الألفيَّة، حاشية التَّحقيق، لابن عقيل (١/ ١٩١).

(٢) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (٢/ ٧٢-٧٣).

فيضعف اتِّساقُ النصِّ، وأنَّ ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ، ومن يرىٰ رأيه، ما هو إلا حكم منهم علىٰ ما ورد في كلام العرب حول هذه الأنماط التركيبيَّة بحسب القلَّة أو الكثرة، تبعًا لما وصلهم من شواهد نحويَّة يحتكمون إليها.

ومن الشَّواهد التي تقابلنا في الأمالي علىٰ هذه المسألة قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ (البقرة: ٤٨، ١٢٣)، إذ تخلو هذه الآية الكريمة في ظاهر التَّركيب، فيما يخصُّ الصِّفة الجملة من الضَّمير الرَّابط العائد علىٰ موصوفها، المتمثِّل في كلمة (يومًا)، فالأصل وفقًا للقاعدة أن يُذكر في الآية الضَّميرُ الدَّاخل عليه حرف الجرِّ (في) الدالّ علىٰ الظَّرفيَّة، في جملة الصِّفة، أي: لا تَجزي نفسٌ فيه[1].

وذكر صاحب الأمالي قبل الآية بقليل قول جرير[2]:

أَبَحْتَ حِمىٰ تِهامَةَ بعْد نجْدٍ ❊ وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُسْتبَاحِ

حيث حذف الشَّاعر الهاء العائدة إلىٰ الصِّفة من جملة: (حميتَ)، فالأصل: حميتَه[3].

(١) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (٢/ ٧٢).

(٢) يُنظر: شرح ديوان جرير، لابن حبيب (١/ ٨٩)، يقصد فيه عبدالله بن الزُّبير، وكتاب الشِّعر، للفارسيّ، ص (٣٨٨)، ومعجم شواهد النَّحو الشِّعريَّة، لحدَّاد، ص (٣٢٩).

(٣) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٦)، (٢/ ٧١).

وأتبعه في الموضوع نفسه قول الحارث بن كَلَدَةَ الثَّقفِيّ[1]:

فَمـــا أَدْري أَغيّرَهُـــمْ تَنـــاءٍ ❊ وطُـولُ العهْـدِ أَمْ مـالٌ أصـابُوا

إذ أراد: أصابوه[2]. ولا نجد ابن الشّجريّ عادة يضعّف مجيء الصِّفة في التَّركيب علىٰ هذه الهيئة عند كلّ شاهد يسوقه، وإن كان يعدّه أقلَّ وروداً واستحسانًا من حذف العائد من جملة الصّلة.

ومن الشّواهد كذلك علىٰ هذه المسألة في حذف العائد المجرور مع الجارِّ قول كثيِّر[3]:

مِن اليومِ زُوراها خليليَّ إنَّها ❊ سيأتيْ عليها حِقْبةٌ لا نزُورُها

والتّقدير فيه: لا نزورها فيه[4].

ويذكر ابن الشّجريّ بعد هذا الشّاهد تعليقًا، يبيّن فيه خلاف النَّحويّين في نوع العائد المحذوف حين العطف علىٰ جملة الصِّفة محذوفة الضّمير بجمل أخرىٰ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ **وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ**

(١) يُنظر: الأزهيَّة في علم الحروف، للهرويّ، ص (١٣٧)، شرح المفصَّل، لابن يعيش (٦/ ٨٩)، وشرح الألفيَّة، لابن عقيل (٢/ ١٨٣)، ويُنسب لجرير، يُنظر: معجم شواهد النَّحو الشِّعريَّة، لحدّاد، ص (٢٦٥).

(٢) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٦)، (٢/ ٧١).

(٣) ليس في: شرح ديوان كثيِّر، لعبَّاس، كما لم أعثر عليه في كتب النّحو واللّغة، وقد أشار إلىٰ هذا الطناحيّ أيضًا، يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٦).

(٤) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٦).

﴿مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: ٤٨)، إذ نلاحظ خلوّ الجمل المعطوفة كلّها من هذا الرَّابط تماشيًا مع حذفه من جملة الصِّفة الأولىٰ، فبعضهم يقدِّره علىٰ أنّه (فيه)، والبعض الآخر علىٰ أنّه الهاء[1].

وحاصل الأمر أنَّ وجود الضَّمير الرَّابط عامّة في التَّركيب، سواء أكان للصّفة بموصوفها أم لغيره، من الضَّرورات اللازمة في السِّياق، ويمثّل خلوّ السّياق منه صورة من صور خروج التّركيب علىٰ القاعدة النَّحويّة الخاصّة به. ولكي تكون القاعدة متسقة واسعة، ومتصفة بالوصفية، وتندرج تحتها جميع تراكيب اللغة يمكن صياغتها بالعبارة الآتية: أكثر تراكيب اللغة علىٰ توافر ضمير في جملة الصفة يعود علىٰ الموصوف، وقليل منها يخلو من هذا الضمير.

وهذا الضّمير دون شكّ واحد من إحدىٰ قرائن معنويّة كثيرة، تسهم إسهاماً كبيراً في تماسك التّركيب، وإيضاح المعنىٰ النَّحويّ المقصود بين مفردات سِياقه، كما في حروف العطف والجرّ وغيرها[2].

❊ ❊ ❊

(١) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٦-٧). ويُنظر في هذه المسألة أيضا: الكتاب، لسيبويه (١/ ٣٨٦)، ومعاني القرآن، للفرّاء، (١/ ٣٢)، وكتاب الشّعر، للفارسيّ، ص (٢٣٤)، وغيرها من كتب النَّحو والتّفسير.

(٢) تناول هذا الموضوع باستقصاء وتتبّعه من المحدثين حسام البهنساويّ، يُنظر: أنظمة الرَّبط في العربيَّة، للبهنساويّ، ص (٢٤-٢٧).

المبحث الثاني
عطف النَّسق

هو التَّركيب الذي يتوسّط فيه بين التَّابع ومتبوعه حرف من حروف العطف المعروفة عند العلماء علىٰ خلاف بينهم في عِدَّتها[1].

ويذهب القوزي إلىٰ أنَّ مصطلح (النَّسَق) من مصطلحات الخليل، أستاذ البصريّين والكوفيّين علىٰ السّواء، مستبعدًا ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنَّه من اصطلاح الكوفيين، معتمدين في ذلك علىٰ ما أورده السُّيوطيّ في هذا المقام من عبارة، يفهم منها أوّل وهلة ما ذهبوا إليه[2].

وليس بين هذا العطف، وما يسمَّىٰ بـ (عطف البيان) أيّ علاقة واضحة إلا الاشتراك في مسمَّىٰ (العطف)، وإلا فهو في الحقيقة لا يخرج عن كونه لونًا من ألوان البدل، وربّما شابه كذلك بعض أنواع النّعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه، إلا أنَّ النّعت الحقيقيّ لابدَّ من اشتماله علىٰ ضمير مستتر يعود علىٰ الموصوف[3]، كما أنَّه في الغالب لا يكون إلا مشتقًّا، وقد يشبه

(١) ينُظر في ذلك الآراء كلّها بإسهاب: النّحو الوافي، لحسن (٣/ ٥٥٥ - ٥٥٧).

(٢) يُنظر: المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتىٰ أواخر القرن الثّالث الهجريّ، للقوزيّ، ص (١٦٩).

(٣) واشتماله علىٰ الضَّمير إمَّا أصالة أو تحويلاً، فالأصالة كما في قولنا: بؤسٌ مقيمُ، فالنَّعت=

أيضًا بعض صور التَّوكيد اللَّفظي بالمرادف، مثل: تبر ذهب، وغير ذلك ممَّا بسط عباس حسن الكلام حوله في كتابه[1].

وسنقف في هذا الباب على طائفةٍ من المسائل التي يمكنها أن تخدم فكرة الدِّراسة، وهي: تقديم الاسم المعطوف على متبوعه، وعطف الفعل بالرّفع على متبوعه المجزوم، والعطف بالرَّفع على المتبوع المنصوب. والعطف بالمعنى على المتبوع في صورة المضاف إليه.

وسندرس تلك المسائل هنا على النَّحو الآتي:

أولاً: تقدّم الاسم المعطوف على متبوعه:

لا يجوز عند النَّحويّين أن يتقدَّم التَّابع على متبوعه، إذ إنَّ أصل التَّرتيب فيهما أن يأتي التّابع في السِّياق أولاً ثمَّ يليه متبوعه مباشرةً، أو أن يفصل بينهما مفردات نحويَّة أخرى، بحسب ما يرتئيه المتكلّم في حديثه.

وقد جاء عن العرب في بعض كلامهم تقديم المتبوع على تابعه خلافًا للأصل وما عليه العلماء، ومن صور ذلك تقديم المعطوف على المعطوف عليه في سياق الشّعر، وقد عدَّ العلماء ذلك من الضّرورة[2].

=يشتمل على ضمير مستتر تقديره هو، وتحويلاً كما في قولنا: استمعتُ لخطيبٍ فصيح لسانًا، فالضَّمير المقدَّر في «فصيح» يعود في الحقيقة إلى «اللّسان» وليس «الخطيب»؛ لأنَّ الأصل: استمعت لخطيب فصيح لسانُه، انظر: النَّحو الوافي، لحسن (٣/ ٤٤١-٤٤٢).

(١) يُنظر: النَّحو الوافي، لحسن (٣/ ٥٤٢-٥٤٣).

(٢) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٢٧٥)، وخزانة الأدب، للبغداديّ (٣/ ١٣٠).

وقد خصَّ ابن الشَّجريّ هذه المسألة في كتابه الأمالي بشاهدين من الشِّعر، الأوّل منهما قوله[1]:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيْبَةً ونَمِيْمَةً[2]

إذ أراد الشَّاعر: جمعت غيبة ونميمة وفحشًا، فقدَّم المعطوف علىٰ المعطوف عليه[3].

هذا وجوَّز ابن الشّجريّ هذه المخالفة النَّحويّة في تركيب العطف للضَّرورة الشِّعريّة، أمّا تقديم التَّابع علىٰ متبوعه في باقي التَّوابع، فلا يجوز عنده سواءٌ كان في النَّثر أو الشِّعر[4].

وهو يتابع بالأمثلة وأدلَّة الرَّفض كلامه علىٰ تابعين هما التَّوكيد والصِّفة، بقوله: «فلو قلت: ضربتُ رأسَه زيدًا، وأكلتُ كلَّه الرغيفَ لم يجز، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول: رأيت أجمعينَ القومَ، لأنَّك أوليت (أجمعين) العامل، والعرب لم تستعملْه إلا تابعًا، وكذلك لا يجوز: مررت بالطَّويل زيدٍ،

(١) وهو يزيد بن الحكم، انظر مصادر تخريج الشّاهد في: الهامش التَّالي.

(٢) يُنظر: الأصول في النَّحو، لابن السَّراج (١/ ٣٢٦)، والخصائص، لابن جنيّ (٣/ ٣٨٣)، والأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٢٧٤)، وهمع الهوامع، للسُّيوطيّ (٢/ ١٧٩)، وخزانة الأدب، للبغداديّ (٣/ ١٣٠)، (٩/ ١٤١).

(٣) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٢٧٥).

(٤) يُنظر: المرجع السابق.

علىٰ أن تجعل الطَّويل صفةً لزيد، ولكن إنْ أردتَ: مررت بالرَّجل الطَّويل، فحذفت الموصوف وأبدلت زيدًا من الصِّفة، جاز علىٰ قبح، لأنَّ حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه ممَّا شدَّد فيه سيبويه، وإنْ كان قد ورد ذلك في الاستعمال علىٰ شذوذه»[1].

ولا نجده يذكر شواهد من النَّثر علىٰ هذه المخالفة النَّحويَّة، لا علىٰ العطف ولا علىٰ غيره من التَّوابع الأخرىٰ، بل يورد أمثلة نثريّة من صنعه، يبيِّن فيها كيف يُمكن أن يخالف التَّابع متبوعه في أصل التَّرتيب بينهما في تركيب الجملة.

وسبق أن وقف ابن جنّي عند هذا الشَّاهد، ينشده كاملاً، ضمن مسائل مختلفة في أبواب نحويّة متنوِّعة، يبيِّن من خلالها حالات جواز التَّقديم والتَّأخير بين المتلازمات من التَّوابع وغيرها من عدمه، فهو هناك يجيز مثل هذا التّقديم في الشّاهد خلافًا لابن الشّجريّ وللجمهور من النّحاة[2].

أمَّا البيت الثَّاني الذي ذُكر في القضيَّة نفسها، فهو[3]:

---

(١) الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٢٧٥).

(٢) يُنظر: الخصائص، لابن جنيّ (٣/ ٣٨٣).

(٣) يُنْسب إلىٰ الأحوص، انظر في الشَّاهد: شعره، حاشية التَّحقيق، للأحوص، ص (٢٣٩)، والأصول في النَّحو، لابن السَّراج، (١/ ٣٢٦)، والخصائص، لابن جنيّ (٢/ ٣٨٦)، وهمع الهوامع، للسّيوطيّ، (٢/ ١٧٨)، وخزانة الأدب، للبغداديّ (٣/ ١٣٠).

أَلا يــا نخْلــةً مِــنْ ذات عِــرْقٍ ❋ عَليــكِ ورحْمَــةُ اللهِ الــسَّلامُ

وقد اكتفىٰ بذكره مجرَّدًا، دون بيان موطن الشّاهد فيه؛ لوضوحه[1].

وكـان علىٰ الـشَّاعر، لـو أراد أن يلتـزم الأصـل في سياق العطـف، أن يـأتي بالعبـارة هكـذا: عليـك الـسَّلام ورحمـة الله، بتـأخير المعطـوف عـن المعطـوف عليه.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ أغلب النَّحويّين يذكرون هذين الشَّاهدين في بـاب المفعول معه، مسألةِ تقديم المفعـول معـه علىٰ المعمـول المـصاحب لـه، لا في باب تقـديم المعطـوف، خلافًـا لابـن الـشَّجري، وسـواءٌ أكـان التَّركيـب تركيـب عطف، أم غيره فقد منعه أكثر العلماء، ووافقهم الأخير عليه[2].

وليس أمر تحرّي خروج تركيب العطـف علىٰ القاعـدة النَّحويّـة صـعبًا في هذا المقام، بل علىٰ العكس تمامًـا، فالقـارئ أو الـدَّارس يمكنـه الاعتمـاد علىٰ شيئين للحكم بمخالفة الشَّاهدين القاعـدة، علىٰ رأي جمهـور العلمـاء في ذلـك أولاً، وعلىٰ عدم إيرادهم شواهد من النَّثر علىٰ هذا التَّركيب ثانيًا.

ثانيـًا: عطف الفعل بالرَّفع علىٰ متبوعه المجزوم:

الأصــل في العطــف بــين الأفعــال أن تتحــد العلامــة الإعرابيــة بــين

(١) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٢٧٦).

(٢) يُنظر: الأصول في النَّحو، لابـن الـسَّراج (١/ ٣٢٦)، والخصائص، لابـن جنيّ (٣/ ٢٧٤، ٣٨٣)، وهمع الهوامع، للسُّيوطيّ (٢/ ١٧٩).

المتعاطفين، وسأتناول في هذا العنوان ضربا من مخالفة هذا الأصل، وهو عطف المرفوع علىٰ تابعه المجزوم، إذ إنَّ من المعروف أنّ الأصل في الفعل المرفوع ألا يعطف إلا علىٰ فعل مرفوع مثله، وأنَّ المنصوب لا يعطف إلا علىٰ منصوب مثله، وكذلك المجزوم لا يعطف إلا علىٰ مجزوم مثله، وهذا يُفهم بطبيعة الحال من طريقة تعامل النَّحويّين في مصنفاتهم مع التَّراكيب النَّحويّة التي جاءت علىٰ طبيعتها في سياق العطف، إذ إنّ في عرفهم عامَّة في أبواب النَّحو جميعها ألا يتأوّلوا إلا ما جاء مخالفًا قواعدهم وخارجًا علىٰ أصلها.

ويورد ابن الشَّجريّ شاهدًا علىٰ مخالفة الأصل قول الأعشىٰ[1]:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكوبُ الخيلِ عادَتُنا ❊ أو تَنزِلونَ فإنَّا مَعْشرٌ نُزُلُ

ويذهب أكثر العلماء في تخريج العطف في هذا الشاهد بين الفعل المرفوع (تنزلون) والفعل المجزوم (تركبوا)، علىٰ أنّ (أو) للاستئناف لا العطف، إذ التقدير: أو أنتم تنزلون، كما عند سيبويه في أحد الآراء التي يذكرها فيه، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل، وعند ابن جنيّ، وغيرهم[2]. ويذهب

(١) يُنظر: شرح ديوان الأعشىٰ، لحسين، ص (٦٣)، والكتاب، لسيبويه (٣/ ٥١)، وكتاب الجمل في النَّحو المنسوب له، للخليل، ص (١٩٣)، والمحتسب، لابن جنّي (١/ ١٩٥)، ومغني اللّبيب، لابن هشام (٦/ ٧٠١)، وخزانة الأدب، للبغداديّ (٨/ ٥٨٥).

(٢) يُنظر: كتاب الجمل في النَّحو المنسوب له، للخليل، ص (١٩٣)، والمحتسب، لابن جنيّ=

سيبويه أيضا في رأي آخر مع أستاذه الخليل إلىٰ أنّه مرفوع علىٰ معنىٰ: (إن تركبوا)؛ لأنّ معناه ومعنىٰ (أتركبون) متقارب، فكأنَّ الشَّاعر أراد: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك[1].

وفي حقيقة الأمر فالسِّياق سياق عطف لا غير، خرج في هذه الصّورة التي جاء عليها علىٰ القاعدة النَّحويَّة التي أطَّرها النُّحاة له، إذ ليس من السّهل أن يعدّه المنعم النّظر في تراكيب اللّغة غير ذلك، فالشّاعر - كما يفهم من البيت - لم ينو إلا أن يعطف علىٰ معنىٰ الاختيار بين ركوب الخير والنّزول للضّيافة أو الجيرة، وليس أدلَّ علىٰ هذا الخروج أو المخالفة من تلمُّس العلماء له مخرجًا بعيدًا عن تركيب العطف، يرتكبون خلاله مخالفة نحويَّة لم تخطر ببالهم؛ إذ عدُّوا حرف العطف (أو) الذي يشرك في الإعراب بين المتعاطفين[2] أداة استئناف، وهو ما لم ينصُّوا عليه صراحة في كتبهم فيما أعلم، كما أنَّ هذا التَّحليل بعيد عن روح اللّغة التي تتّصف بالبداهة، إذ إنّ اللّغة في مستواها التّركيبيّ لا تحتمل هذا التّأويل التَّحليليّ البعيد إلا علىٰ تعسّف.

ثالثًا: العطف بالرَّفع علىٰ المتبوع المنصوب:

من الأشياء التي يصعب أن يتخلىٰ عنها التركيب كي يبقىٰ داخل دائرة ما

=(١/ ١٩٥-١٩٦). وغيرهما من كتب النَّحو، باب العطف.

(١) يُنظر: الكتاب، لسيبويه (٣/ ٥١).

(٢) يُنظر: الجنىٰ الدَّاني في حروف المعاني، للمُرادِيّ، ص (٢٢٧).

يمكن تسميته بالعطف هو الإعراب؛ كونه المظهر التركيبي اللازم للدلالة على العطف، أي دلالة العطف المطلق، على اختلاف تشكُّله تبعًا لحرف العطف.

وفي الأمالي بعض الشَّواهد التي تكشف لنا صورًا من مخالفة العطف تركيبه الأصليّ المتمثّل في لزوم محافظته على العلامة الإعرابيَّة المشتركة فيه بين الاسم المعطوف والاسم المعطوف عليه.

ومن هذه الصُّور القراءةُ الواردة برفع كلمة (الملائكة) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ (الأحزاب: ٥٦)[1].

غير أنَّ البصريّين يرون أنَّ (ملائكته) رفعت على حذف الخبر، أي على تقدير: يصلّي على نبيّه والملائكةُ يصلّون كذلك، ويرى الكوفيّون غير الفرّاء أنّها رفعت على موضع اسم (إنَّ)، إذ إنَّ الأصل في اسمها الابتداء وحقّه الرّفع، أما الفرّاء فقد رأى اشتراط إخفاء إعراب اسمها[2].

أمَّا ابن الشَّجريّ فيرى رأي البصريّين في ذلك مع بعض اختلاف في تقدير

(١) وهي قراءة ابن عبَّاس، وعبد الوارث والأزرق عن أبي عمرو، ومحمّد بن سليمان أمير البصرة، يُنظر: إعراب القرآن، للنَّحاس (٢/ ٧٧٨)، ومختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، ص (١٢١)، والكشَّاف، للزَّمخشريّ، (٣/ ٢٧٢)، ومغني اللَّبيب، المتن والحاشية، لابن هشام (٦/ ٣٣٠)، والبحر المحيط، لأبو حيَّان (٧/ ٢٣٩).

(٢) يُنظر: مغني اللَّبيب، لابن هشام (٦/ ٣٣٠)، والبحر المحيط، أبو حيان (٧/ ٢٣٩).

الخبر، فهو يرىٰ أنَّ الملائكة رفعت علىٰ الابتداء وخبره الجملة الفعليّة بعده، وخبر اسم إنَّ محذوف لدلالة الخبر الثَّاني عليه[1]. مدلِّلا علىٰ إمكانيّة حذف الخبر مع دلالة السِّياق عليه بقول الشَّاعر[2]:

نحنُ بما عنْدَنا وأنْتَ بِما ❊ عنْدكَ راضٍ والرَّأي مُخْتَلِفُ

ويبدو أنَّ البصريّين ومن رأىٰ رأيهم من أكثر العلماء قد أقحموا أنفسهم في هذا التَّأويل الذي يحمِّل سياق الآية الكريمة أكثر ممّا يحتمل، فالمعنىٰ الذي قالوا به وتأوّلوه في الآية الكريمة متحصِّل ومفهوم لدىٰ قارئ النّص القرآني من ظاهر العلاقة بين مفردات التَّركيب دون اللُّجوء في حسم هذا الخلاف إلىٰ علامة الإعراب، التي في حقيقتها، أحد الأسباب التي تُلجئ النَّحويّين غالبًا إلىٰ مخالفة ظاهر التَّركيب للحفاظ علىٰ قيمتها، ودورها في بناء القاعدة النَّحويّة عندهم.

ومن وجهة نظري الخاصة فإنَّ الكوفيين برأيهم الذي أدلوا به في المسألة

(١) يُنظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (٣/ ١١٣).

(٢) عمرو بن امرئ القيس، وينسب لدرهم بن زيد الأنصاريّ، يُنظر: الكتاب، لسيبويه (١/ ٧٥)، ومعاني القرآن، للفرَّاء (١/ ٤٣٤، ٤٤٥)، (٢/ ٣٦٣)، (٣/ ٧٧)، والمقتضب، للمبرّد، (٣/ ١١٢)، والأمالي، لابن الشَّجريّ (٣/ ١١٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباريّ، ص (٨٥)، وسائر كتب العربيَّة، ولقيس بن الخطيم، يُنظر: الدِّيوان، ما نسب لقيس، لقيس بن الخطيم، ص (١١٥).

يقتربون أكثر إلىٰ وصف الظَّاهرة اللُّغويّة كما هي في سياقها، إذ يجدون للآية تأويلاً مقبولاً لنا علىٰ الأقل، دون أن يخرجوا السِّياق عن كونه سياق عطف.

فبناءً علىٰ ما أسلفته من أقوال حول الآية الكريمة أحكم بخروج العطف في هذا الموضع علىٰ قاعدته بعدم لزوم العلامة الإعرابيّة بين الاسم المعطوف والاسم المعطوف عليه علامة واحدة، علىٰ الرّغم من بقاء معنىٰ العطف واضحًا كلَّ الوضوح في السِّياق.

رابعًا: العطف بالمعنىٰ علىٰ المتبوع في صورة المضاف إليه.

إذا توقفنا في واقع الأمر عند اختلاف العلامة الإعرابية بين الاسم المعطوف، والاسم المعطوف عليه في هذا العنوان، وفي العنوان السّابق عليه فسنجد الأمر لا يختلف كثيرا من حيث إنَّ المعطوف لم يتبع معطوفه في العلامة الإعرابية لا غير، غير أنَّ النَّظر إلىٰ هذه المسألة من زاوية أخرىٰ تسلّط الضّوء علىٰ طبيعة تركيب المعطوف عليه في هذا السّياق قد يساعدنا في الخروج بنتائج جديدة.

وعادة ما يفسر ابن الشَّجريّ هذا التَّركيب من العطف وغيره ممَّا يخالف الأصل في الإعراب باصطلاح (الإعراب بالمعنىٰ)، وقد ساقه هذا المفهوم إلىٰ ذكر مسائل تركيبيّة مختلفة من بينها مسألة العطف[1].

(١) انظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (٢/ ٢٢٢).

ونذهب إلىٰ الشَّاهد الآتي في كتابه، نستوضح من خلاله هذه القضيَّة، وهو قول الشَّاعر[1]:

قَدْ كُنتُ داينْتُ بها حَسَّانا
مَخافَةَ الإفْلاسِ واللَّيَّانا

وتظهر أركان العطف في البيت بجلاء، حين نتمسّك بدلالة السِّياق الأصيلة علىٰ مفهوم العطف، فالإفلاس هو اللفظ المعطوف عليه، واللّيانا هو اللفظ المعطوف بوساطة أداة العطف، وهي الواو.

وليس – فيما نعتقد – من الصّواب أن نعدَّ كلمة (مخافة) هي المعطوف عليه بداعي التّشابه بينها وبين كلمة اللّيانا في العلامة الإعرابيّة، كما أنَّ عدَّ (اللّيانا) معطوفًا علىٰ موضع (الإفلاس) من النَّصب علىٰ المعنىٰ؛ رغبةً من النّحاة في التمسُّك بلزوم العلامة الإعرابيّة بين طرفي العطف، فيه شيء من التّعسّف والابتعاد عن ظاهر التَّركيب، الذي يوحي بمعنىٰ العطف بجلاء.

والعطف علىٰ المعنىٰ هذا الذي أوردته قال به ابن الشَّجريّ من قبل علىٰ

(١) انظر: ملحقات الدِّيوان، لرؤبة، ص (١٨٧)، والكتاب، لسيبويه (١/ ١٩١)، والنّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، للأعلم الشّنتمريّ (١/ ٤١٠)، ولزيد العَنْبريّ، انظر: إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسيّ (١/ ١٧٣)، وشرح الكّافية الشّافية، لابن مالك (٢/ ١٠٢٢)، وشرح الألفيَّة، لابن عقيل (٢/ ٩٩)، والمغني، لابن هشام (٥/ ٤٧٦).

البيتين في موضعين من كتابه[1].

ويتجلّىٰ هذا التّركيب أيضًا في الأمالي في قراءة الحسن لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾ (البقرة:١٦١) إذ عطف الملائكة والنَّاس علىٰ لفظ الجلالة (الله)، علىٰ المعنىٰ، إذ التَّقدير: عليهم أنْ لعنَهم الله[2].

ويذهب ابن جنّي في تقدير الرَّفع في كلمة الملائكة إلىٰ غير ما ذهب إليه ابن الشَّجري، فهو عنده مرفوع بفعل مضمر يدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ ﴾، أي: وتلعنهم الملائكة والنَّاس أجمعون؛ لأنّه إذا قال: (عليهم لعنة الله)، فكأنَّه قال: يلعنهم الله[3].

ويذكر البنّا وجهًا ثالثًا في توجيه رفع لفظ الملائكة، وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: والملائكة والنَّاس يلعنونهم[4].

وقد أطلق بعض القدماء علىٰ هذه القراءة حكمًا بالجواز، إذ يقول: «وهو في العربيَّة جائز، وإن كان مخالفًا للكتاب»[5]، ويقصد بذلك رسم المصحف.

---

(١) انظر: الأمالي، لابن الشَّجريّ (١/ ٣٤٧)، (٢/ ٢٢٢).

(٢) انظر: المرجع السابق (٢/ ٢٢٢). وانظر: إعراب القرآن، للنَّحاس (١/ ٧٣).

(٣) انظر: المحتسب، لابن جنيّ (١/ ١١٦).

(٤) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدّمياطيّ (١/ ٤٢٤).

(٥) انظر: معاني القرآن، للفرّاء (١/ ٩٦).

وقال أبو إسحاق الزجَّاج بخصوص هذه القراءة: «وهو جيد في العربيَّة إلا أنَّي أكرهه لمخالفته المصحف، والقراءة إنَّما ينبغي أن يلزم فيها السنَّة، ولزوم السنَّة فيها أيضًا أقوىٰ عند أهل العربيَّة؛ لأنّ الإجماع في هذه القراءة إنَّما يقع علىٰ الشّيء الجيّد البالغ»[1].

ويبدو في رأي الزّجاج انطباعه الشّخصيّ الخاصّ، الذي لا ينبني علىٰ نظرة، تستند إلىٰ المرويّات عند العلماء من نصوص اللَّغة، بل جعل رسم المصحف هو الفيصل في ذلك، ناسيًا أنَّه مقياس غير لغويّ في قبول التّراكيب أو ردّها.

وربما ظهرت هذه التّفرقة عنده وعند غيره من علمائنا السّلف بين النّص القرآنيّ وبين غيره من النَّصوص الاستشهاديّة الموزّعة بين لغة الشّعر والنّثر؛ لما يحمله القرآن الكريم من قدسيّة ومنزلة خاصّة في وجدانهم.

ويلاحظ أنَّ النّمط الذي جاء فيه الاسم (المعطوف عليه) هو نمط الإضافة، ولعلَّ نحاتنا لو التفتوا إلىٰ هذا الأمر في أثناء تأويلهم هذه الآية الكريمة لخرجوا بنتيجة ربما تكون قريبة إلىٰ حدّ ما من تفسير اللّغة بالاعتماد علىٰ أدواتها، ولكانوا أيضًا أكثر قربًا إلىٰ واقع اللّغة في تفكيرهم الذي بنوا به قواعدهم.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج (١/ ٢٣٦).

فهم يذهبون، بناء علىٰ ما يفهم من كلامهم، إلىٰ أنَّ المضاف والمضاف إليه بمثابة الشّيء الواحد، إذ يترتّب عليهما أحكام تدلّ علىٰ ذلك، كما في عدم جواز الفصل بينهما بأيّ لفظ آخر، إلا ما جاء خلافه في الضّرورة[1].

ولعلَّني أميل إلىٰ أنَّ النحويين كان أولىٰ بهم لو أرادوا البقاء في محيط تفكيرهم الذي بنوا عليه قواعد النَّحو، أن يروا أنّ المعطوف قد عطف علىٰ تركيب الإضافة ككلّ، لا علىٰ أحد أجزائه.

ولا نعدم بناء علىٰ الفكرة التي نتمسّك بها خروج تركيب العطف علىٰ القاعدة النَّحويّة، إذ إنّه بهذه الصّورة الواردة في البيت، وقراءة الحسن بالرّفع في كلمة (الملائكة) يخالف ما نصّ عليه جمهور العلماء من وجوب اتّباع المعطوف تابعه في العلامة الإعرابيّة.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: شرح الألفيّة، لابن عقيل (٢/ ٧٧- ٨١)، والنَّحو الوافي، لحسن (٣/ ٥٣).

الخاتمة

توصّل البحث إلىٰ بعض النّتائج، أهمّها:

أولاً: تمثيل ابن الشَّجريّ في كتابه علىٰ القاعدة النَّحويّة بشواهدَ شعريّة، تقع خارج دائرة الاستشهاد اللّغويّ، مكانيًا وزمانيًا، ممّا يدخلها في نطاق الاستئناس النَّحويّ، الذي يتبع الشَّاهد الأصليّ المتوافر علىٰ هذين الشّرطين، إمّا إثباتًا للقاعدة، وإما إيرادًا لما يضعفها، أو يشكّل خروجًا عليها.

ثانيًا: حِرص ابن الشّجريّ دائمًا علىٰ الرّبط بين الإعراب وصحّة المعنىٰ أو فساده، والمتأمّل عبارته في الأمالي وفي هذا البحث يدرك ذلك.

ثالثًا: إنَّ السّبب الذي أدّىٰ إلىٰ ظهور صور من الخروج علىٰ القاعدة النّحويّة في معظم الأبواب النّحويّة هو اعتماد النّحويّين في الغالب علىٰ المعيّاريّة، وتضييق القاعدة بالتّعبير عنها بعبارات مُقتضَبة، تسمح بخروج بعض التّراكيب عليها ومخالفتها.

رابعًا: إنّ الغالب في العبارات التي كان يطلقها النحويون القدماء مثل قولهم: هذا نادر أو قليل أو شاذ أو اضطرار، وما شابه ذلك هي عبارات تصف – في الواقع – التراكيب التي تخرج علىٰ القاعدة.

خامسًا: إعادة النظر في صياغة بعض القواعد النحوية في بابي النعت

والعطف؛ للتخلص من بعض العبارات التي تحدث اضطرابا في ذهن دارس اللغة، كمصطلحات: الشاذ، والضرورة، والنادر، والضعيف، وغيرها.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

(١) **الأزهيّة في علم الحروف**. الهروِيّ، عليّ بن محمّد. تحقيق: عبد المعين الملّوحي، ط٢، دمشق: مجْمَع اللُّغة العربية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٢) **الأشباه والنَّظائر في النَّحو**. السُّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن. تحقيق: أحمد مختار الشَّريف، دمشق: مَجْمع اللّغة العربيّة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٣) **الأصول في النّحو**. ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل. تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، ط٣، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٤) **إعراب القرآن**. النَّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. اعتنىٰ به: خالد العلي، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٥) **أمالي ابن الشجريّ**. ابن الشّجرِيّ، هِبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ. تحقيق: محمود محمد الطّناحي، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٦) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبدالتّواب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م.

(٧) **أنظمة الرَّبط في العربيَّة**. البهنساويّ، حسام. ط١، القاهرة: مكتبة زهراء الشَّرق، ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٣م.

(٨) **إيضاح شواهد الإيضاح**. القيسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الله. تحقيق: محمد بن حمود الدعجانيّ، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٩) **تفسير البحر المحيط**. أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(١٠) **الجمل في النّحو المنسوب له**. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. تحقيق: فخر الدّين قباوة، ط١، بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١١) **الجنىٰ الدَّاني في حروف المعاني**. المراديّ، الحسن بن قاسم. تحقيق: فخر الدِّين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(١٢) **خِزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**. البغداديّ، عبد القادر بن عمر. تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٣) **الخصائص**. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: محمد علي النّجار، د.ط، د.م: المكتبة العلميّة، د.ت.

(١٤) **الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري**. العريبي، عائدة بنت سعيد. رسالة ماجستير، الأردن: جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.

(١٥) **ديوان رؤبة بن العجاج**. رؤبة، ابن العجَّاج. اعتنىٰ بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، د.ط، الكويت: دار ابن قتيبة، د.ت.

(١٦) **الدِّيوان**. ذو الرُّمَّة، أبو الحارث غيلان بن عقبة. قدَّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(١٧) **الدِّيوان**. قيس بن الخطيم، أبو زيد، ما نسب لقيس، تحقيق: ناصر الدين الأسد، د.ط، بيروت: دار صادر، ١٩٦٧م.

(١٨) **شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه كتاب مُنحة الجليل**. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل. بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، صيدا: المكتبة العصريّة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(١٩) **شرح الكافيّة الشّافيّة**. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين. تحقيق وتقديم: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، د.م: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٢٠) **شرح المفصّل**. ابن يعيش، مُوفّق الدين النّحويّ. د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

(٢١) **شرح ديوان الأعشىٰ الكبير**. حسين، محمد. ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥٠م.

(٢٢) **شرح ديوان الفرزدق**. الحاوي، إيليا، ط١، بيروت: دار الكتاب اللّبنانيّ، مكتبة المدرسة، ١٩٨٣م.

(٢٣) **شرح دّيوان المتنبيّ**. البرقوقي، عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحمن بن سيِّد. تحقيق وتقديم: عمر فاروق الطبّاع، د.ط، بيروت: دار الأرقم للطّباعة والنّشر، د.ت.

(٢٤) **شرح ديوان جرير**. ابن حبيب، محمد. تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

(٢٥) **شرح ديوان كثير عزة**. عباس، إحسان. ط١، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧١م.

(٢٦) **شرح قطر النّدىٰ وبل الصّدىٰ**. جمال الدين ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد. تحقيق: محمد مُحي الدين عبد الحميد ط١١، مصر: دار السّعادة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

(٢٧) **شعر الأحوص الأنصاريّ**. الأحوص، محمد بن سلام. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني، والمؤسَّسة السَّعودية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٢٨) **فصول في فقه العربيّة**. عبد التّواب، رمضان. ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م.

(٢٩) **كتاب الشّعر**. الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد. تحقيق وشرح: محمود محمد الطّناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣٠) **الكتاب**. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣١) **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

(٣٢) **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: علي النّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، ط٢، د.م: د.ن، د.ت.

(٣٣) **مختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع**. ابن خالويه، الحسين بن أحمد. نشره: براجستراسر، قدم له: آثر جفري، د.ط، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

(٣٤) **المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتىٰ أواخر القرن الثّالث الهجريّ**. القوزيّ، عوض حَمَد، ط١، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، بجامعة الرِّياض، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

(٣٥) **معاني القرآن وإعرابه**. الزَّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ. شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده الشلبيّ، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣٦) **معاني القرآن**. الفرّاء، أبو زكريا يحيىٰ زياد. تحقيق: محمّد علي النّجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٣٧) **معجم شواهد النّحو الشّعريّة**. حدّاد، حنا جميل، ط١، الرياض: دار العلوم للطّباعة والنّشر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٣٨) **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ. تحقيق: عبد اللَّطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت: مطابع السّياسة، د.ت.

(٣٩) **المقتضب**. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، القاهرة: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٤٠) **النَّحو الوافي**. حسن، عباس. ط٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

(٤١) **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**. الأعلم الشنتمريّ، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسىٰ. د.ط، المغرب: مطبعة فضالة، زنقة بن زيدون، المحمدية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٤٢) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. السُّيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن. تحقيق: أحمد شمس الدِّين، ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ت.

❊ ❊ ❊

List of Sources and References

(1) Al-Azhiyyah fi Ilm Al-Huroof. Al-Harawiyy, Ali Bin Muhammad. Edited by: Abdul Mueen Al-Malloohi, 2nd ed., Damascus: The Arabic Language Complex, 1413H – 1993.

(2) Al-Ashbah wa An-Natha'ir fi An-Nahuw. As-Siyouti, Jalaluddin Abdur Rahman. Edited by: Ahmad Mukhtar Ash-Shareef, Damascus: The Arabic Langauge Complex, 1407H – 1987.

(3) Al-Usool fi An-Nahuw. Ibn As-Siraj, Abu Bakr Muhammad Bin Sahl. Edited by: Abdul Husain Al-Fataliyy, 3rd ed., Beirut: Ar-Risalah Foundation, 1417H – 1996.

(4) I'rab Al-Quraan. An-Nahhas, Abu Jaafar Ahmad Bin Muhammad. Under the care of: Khalid AL-Ali, 2nd ed., Beirut: Dar Al-Maarifah, 1429H – 2008.

(5) Amali Ibn Ash-Shajari. Ibn Ash-Shajari, Hibatullah Bin Ali Al-Hasani Al-Alawi. Edited by: Mahmood Muhammad At-Tanahi, 2nd ed., Cairo: Al-Khanji Bookstore, 1427H – 2006.

(6) Al-Insaf fi Masa'il Al-Khilaf Bayn Al-Basriyyeen wa Al-Kufiyyeen. Al-Anbari, Abu Al-Barakat Kamaluddin Abdur Rahman Bin Muhammad, edited and studied by: Jawdah Mabrook Muhammad Mabrook, revised by: Ramadhan Abdut Tawwab, 1st ed., Cairo: Al-Khanji Bookstore, 2002.

(7) Anthimat Ar-Rabt fi Al-Arabiyyah. Al-Bahnasawiyy, Husam. 1st ed., Cairo: Zahraa' Ash-Sharq Bookstore, 1432H – 2003.

(8) Iedhah Shawahid Al-Iedhah. Al-Qaisiyy, Abu Ali Al-Hasan Bin Abdullah. Edited by: Muhammad Bin Humood Ad-Daajani, 1st ed., Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1407H – 1987.

(9) Tafseer Al-Bahr Al-Muheet. Abu Hayyan, Muhammad Bin Yusuf Al-Andalusi. Edited by: Aadil Ahmad Abdul Mawjood and others, 1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413H – 1993.

(10) Al-Jumal fi An-Nahuw Al-Mansoob Lah. Al-Faraheedi, Al-Khaleel Bin Ahmad. Edited by: Fakhruddin Qabawah, 1st ed., Beirut: Ar-Risalah Foundation, 1405H – 1985.

(11) Al-Jana Ad-Dani fi Huroof Al-Maani. Al-Muradiyy, Al-Hasan Bin Qasim. Edited by: Fakhruddin Qabawah, and Muhammad Nadeem Fadhil, 1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413H – 1992.

(12) Khizanat Al-Adab wa Lubb Lubab Lisan Al-Arab. Al-Baghdadi, Abdul Qadir Bin Umar. Edited by: Abdus Salam Muhammad Haroon, 2nd ed., Cairo: Al-Khanji Bookstore, 1404H – 1984.

(13) Al-Khasa'is. Ibn Jinny, Abu Al-Fath Uthman. Edited by: Muhammad Ali An-Najjar, n.d, n.d: Al-Maktabah Al-Ilmiyyah, n.d.

(14) Al-Khilaf An-Nahwi fi Amaliyy Ibn Ash-Shajari. Al-Uraiby, Aa'idah Bint Saeed. A masters thesis, Jordan: Mu'tah University, 2007.

(15) Diwan Du'bah Bin Al-Ajjaj. Ru'bah, Ibn Al-Ajjaj. Arranged and corrected by: William Bin Al-Ward Al-Baroosi, n.d, Kuwait: Dar Ibn Qutaibah, n.d.

(16) Ad-Diwan. Tho Ar-Rimmah, Abu Al-Harith Ghailan Bin Uqbah. Introduced and explained by: Ahmad Hasan Basj, 1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1415H – 1995.
(17) Ad-Diwan. Qais Bin Al-Khateem, Abu Zaid, what was attributed to Qais, edited by: Nasiruddin Al-Asad, n.d, Beirut: Dar Sadir, 1967.
(18) Sharh Ibn Aqeel ala Alfiyyat Ibn Malik, and with it is the book Munhat Al-Jaleel. Ibn Aqeel, Bahauddin Abdullah Bin Aqeel. Sharh Ibn Aqeel is edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hameed, n.d, Saida: Al-Asriyyah Bookstore, 1421H – 2000.
(19) Sharh Al-Kafiyah Ash-Shafiyah. Ibn Malik, Abu Abdullah Jamaluddin. Edited and introduced by: Abdul Munim Ahmad Huraidi, 1st ed., n.d: Dar Al-Mamoon for Culture, 1402H – 1982.
(20) Sharh Al-Mufassah. Ibn Yaeesh, Muwaffaquddin An-Nahwi. N.d, Beirut: Aalam Al-Kutub, n.d.
(21) Sharh Diwan Al-Aasha Al-Kabeer. Husain, Muhammad. 1st ed., Cairo: Al-Aadab Bookstore, 1950.
(22) Sharh Diwan Al-Farazdaq. Al-Hawi, Eilia, 1st ed., Beirut: Dar Al-Kitab Al-Lubnani, Al-Madrasah Bookstore, 1983.
(23) Sharh Diwan Al-Mutanabbi. Al-Barqooqi, Abdur Rahman Bin Abdur Rahman Bin Syed. Edited and introduced by: Umar Farooq At-Tabba, n.d, Beirut: Dar Al-Arqam Printers and Publishers, n.d.
(24) Sharh Diwan Jarir. Ibn Habib, Muhammad. Edited by: Nouman Muhammad Ameen Taha, 3rd ed., Cairo: Dar Al-Maarif, n.d.
(25) Sharh Diwan Kuthayyir Azzah. Abbas, Ihsan. 1st ed., Beirut: Dar Ath-Thaqafah, 1971.
(26) Sharh Qatr An-Nada wa Ball As-Sadaa. Jamaluddin Ibn Hisham, Abdullah Bin Yusuf Bin Ahmad. Edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hameed 11th ed, Egypt: Dar As-Saadah, 1383H – 1963.
(27) Shiir Al-Ahwas Al-Ansari, (The Poetry of Al-Ahwas Al-Ansari). Al-Ahwas, Muhammad Bin Salam. Compiled and edited by: Aadil Sulaiman Jamal. Edited by: Shawqi Dhayf, 2nd ed., Cairo: Al-Khanj Bookstore, and Al-Madani Press, and the Saudi Foundation, 1411H – 1990.
(28) Fusool fo Fiqh Al-Arabiah, (Classes in Arabic Jurisprudence). Abdut Tawwab, Ramadhan. 2nd ed., Cairo: Al-Khanji Bookstore, 1980.
(29) Kitab Ash-Shiir, (The Book of Poetry). Al-Farisi, Abu Ali Al-Hasan Bin Ahmad. Edited and explained by: Mahmood Muhammad At-Tanahi, 1st ed., Cairo: Al-Khanji Bookstore, 1408H – 1988.
(30) Al-Kitab. Seebawaih, Abu Bishr Amr Bin Uthman Bin Qanbar. Edited and explained by: Abdus Salam Muhammad Haroon, 3rd ed., Cairo: Al-Khanji Bookstore, 1408H – 1988.
(31) Al-Khashaf an Haqa'iq At-Tanzeel wa Uyoon Al-Aqaweel fi Wujooh At-Taaweel. Az-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Jarullah Mahmood Bin Umar. N.d, Beirut: Dar Al-Maarifah, n.d.

(32) Al-Muhtasib fi Tabyeen Wujooh Shawath Al-Qiraat wa Al-Iedhah Anha. Ibn Jinny, Abu Al-Fath Uthman, edited by: Ali An-Najdi Nasif, and Abdul Fattah Shalabi, 2nd ed., n.d, n.d, n.d.

(33) Mukhtasar fi Shawath Al-Qiraat min Kitab Al-Badee. Ibn Khalawaih, Al-Husain Bin Ahmad. Published by: Bridgster Aster, introduced by: Aathar Jaafari, n.d, Cairo: Al-Mutanabbi Bookstore, n.d.

(34) Al-Mustalah An-Nahwi, Nashatuh Tatawwuruh Hatta Awakhir Al-Qarn Ath-Thalith Al-Hijri, (The Grammatical Term, Beginning and Development Until The End of the Third Hijri Century). Al-Qawzi, Awadh Hamad, 1st ed., Riyadh: Rectory of Library Affairs, Riyadh University, 1401H – 1981.

(35) Maani Al-Quraan wa I'rabuh. Az-Zujaj, Abu Ishaq Ibrahim Bin As-Sarri. Explained and edited by: Abdul Jalil Abduh Shalabi, 1st ed., Beirut: Aalam Al-Kutub, 1408H – 1988.

(36) Maani Al-Quraan. Al-Farra, Abu Zakaria Yahya Ziyad. Edited by: Muhammad Ali An-Najjar, and Ahmad Yusuf Najati, 3rd ed., Beirut: Aalam Al-Kutub, 1403H – 1983.

(37) Mujam Shawahid An-Nahuw Ash-Shiiriyyah, (The Dictionary of Poetical Grammar References). Haddad, Hanna Jameel, 1st ed., Riyadh: Dar Al-Uloom Printers and Publishers, 1404H – 1984.

(38) Mughni Al-Labeeb an Kitab Al-Arareeb. Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah Jamaluddin Al-Ansari, edited by: Abdul Latif Muhammad Al-Khateeb, 1st ed., Kuwait: Siyasah Bookstore, n.d.

(39) Al-Muqtadhib. Al-Mubarrid, Abu Al-Abbas Muhammad Bin Yazeed. Edited by: Muhammad Abdul Khaliq Adheemah, n.d, Cairo: Higher Office for Islamic Affairs, 1415H – 1994.

(40) An-Nahuw Al-Wafi. Hasan, Abbas. 5th ed., Cairo: Dar Al-Maarif, n.d.

(41) An-Nukat fi Tafseer Kitab Seebawaih wa Tabyeen Al-Khafiyy min Lafthih wa Sharh Abyatih wa Ghareebih. Al-Aalam Ash-Shantamarie, Abu Al-Hajj Yusuf Bin Sulaiman Bin Isa. N.d, Morocco: Fadhalah Press, Zanqah Bin Zaidoon, Al-Muhammadiyyah, 1420H – 1999.

(42) Hama' Al-Hawami' fi Sharh Jam' Al-Jawami. As-Siyouti, Jalaluddin Abdur Rahman. Edited by: Ahmad Shamsuddin, 1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, n.d.

❊ ❊ ❊